

المحددات المعرفية للسياق عند علماء الأصول (الشافعي وابن تيمية أنموذجان)

The cognitive context determiners for the fundamentalist scholars (Chafie and IbnTaymiya as examples

د. محمد مكي

medm16@yahoo.com

جامعة يحي فارس-المدينة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/03/19

تاريخ القبول: 2019/02/22

تاريخ الإرسال: 2018/11/13

ملخص البحث:

تتنزل مادة هذا المقال في حقل الدرس السياقي بخلفياته التراثية وتحاول إجراءات هذا المقال التأكيد على كفاءة ممارسة علماء الأصول في هذا الحقل فضلا على أسبقيتهم للمنجز الغربي الحديث ، وتؤكد هذه المعطيات من خلال استقراء مدونات أصول الفقه التي تحيلنا إلى مادة غزيرة اشغلت على أهم مقولات السياق بجدارة وتميز، شهد بها الدارسون المحدثون المنصفون وفي اتجاه التدليل على حضور هذه المادة وتميزها يقارب المقال علمين معروفين هما (الشافعي) و(ابن تيمية) كأنموذجين تتبين من خلالهما أهم المحددات المعرفية للدرس السياقي في مدونات أصول الفقه .

الكلمات المفتاحية: . المحددات معرفية : السياق ؛ علماء الأصول ؛ الشافعي ؛ ابن تيمية

Abstract: The topic of this paper lies within the context study field with its traditional background. It attempts to showcase the exceptionalism of the fundamentalist scholars practices in this field along with their prevalence over the modern western work. The abovementioned is proved through a systematic study of Fiqh fundamentals corpora which gives us access to tremendous writings referring to context in all its dimensions and recognized by modern fair scholars. To show the existence of such distinguished insights two well-known scholars (Chafei and IbnTaymiya) are used as examples in this paper, defining some cognitive determiners of the context in the corpora of Fiqh fundemantals.

Key-words : cognitive determiners ; context ; the fundamentalist scholars ; Chafie ; IbnTaymiya

مدخل

تضعنا المعاينة الدقيقة لمنجزات علماء الأصول من خلال استقراء مدوناتهم ومصنفاتهم ، وكذا فيما أنجزه المشتغلون على النص القرآني بتنوع أنساقهم المعرفية من علوم القرآن وكتب التفسير والإعجاز أمام مادة لغوية تتسم بتنوع مقولاتها وعمق مرجعياتها وثراء مباحثها ، وقد عُدَّ السياق من أهم هذه المقولات التي دار حولها نقاش معرفي رصين امتد عبر مساحات زمنية ومكانية رحبة أسهمت - بفعل التراكم المعرفي - في صياغة مخرجات محكمة يمكن التأسيس عليها في بناء منظومة إجرائية تؤصل للدرس اللساني النصي بأدوات تراثية صرفة .

ويبدو منجز علماء الأصول في الواجهة من هذا الصرح الممتد ولاغرو إذا علمنا " أن المباحث الأصولية اللغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية ، فقد دقق الأصوليون نظرهم في فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة . إن كلام العرب متسع وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ والمعاني الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي يتوصل إليها الأصولي باستقراء يزيد على استقراء اللغوي ، فهناك دقائق لا يتعرض لها اللغوي ولا تقتضيها صناعة النحو ولكن يتوصل إليها الأصوليون باستقراء خاص وأدلة خاصة " ⁽¹⁾ وليس ذلك قدحا في منجزات علماء النحو والبلاغة حيال ما أنجزه علماء الأصول ولكنها طبيعة الدوافع والمنطلقات والمادة المدروس التي بوأت علماء الأصول الريادة على غيرهم من

العلماء في الأنساق الأخرى (علوم اللغة ، البلاغة ونقد الشعر) فلقد كان المحفز الأساسي لذلك الاهتمام الذي وُجد عند الأصوليين بالدرس اللغوي هو ارتباط هذا الدرس بالنص القرآني في دلالاته ومقاصده وأحكامه فلم يكن الدافع ترفاً أدبياً أو منزعاً مذهبياً أو مجرد معرفة لا ترتبط بواجب ديني ومطلب عقدي ، كلا لم تكن كذلك بل كانت منجزاتهم تنزل في سياق تعبدية اقتضاه حرصهم على الحفاظ على لغة القرآن ، بكل مكوناتها بما يصون القرآن الكريم عن القادحين والمشككين والمغامرين في تأويلات بغير فهم وحق ، وبقدر ما عدت هذه المساهمة شكلاً من أشكال العبادة عندهم بقدر ما كانت قيمة مضافة في إثراء الدراسات اللغوية التي احتلت الصدارة بكل جدارة ضمن مخرجات معرفية كثيرة في سياقات تاريخية وثقافية مختلفة وممتدة .

إن هذه المرجعيات المعرفية التعبدية ، الجادة والصارمة والمتقنة التي تنزل فيها الدرس اللغوي _ باجتهادات علماء الأصول _ مكنت من تبلور مقولات الاشتغال على النص عامة والسياق خاصة ونضجها بشكل واضح أثار انتباه كل مستقرئ لهذه المادة من المحدثين المنصفين " فلقد كان هذا التوجه من قبلهم إيذاناً مبكراً لإرساء بعض قواعد المنهجية لعدد من الدراسات التي اتصلت العلوم اللسانية بها حديثاً فقط ونقص هذه العلوم الدراسات المتزامنة للغة والدراسات الأسلوبية والمقارنة والدراسات النصية أو ما يسمى لسانيات النص وعلم الدلالة والتداولية وعلم الإشارة " ⁽²⁾ وحين نقف على مقولة (تمام حسان) بأن الدرس التراثي وتحديد البلاغي سابق للمنجز الغربي في قضايا السياق تتأكد قيمة منجزنا التراثي حيث يقول " وحين قال البلاغيون (لكل مقام مقال، و لكل كلمة مع صاحبها مقام) وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء ، ولم يكن (مالينوفسكي) وهو يصوغ مصطلحه الشهير (context of situation) يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح (المقام) ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده مصطلح (مالينوفسكي) من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات وبراعة الدعاية الغربية الدائبة " ⁽³⁾

وإذا كان هذا الشاهد يُنصف الدرس البلاغي الذي لم يكن عطاؤه _ بالتأكيد _ في مستوى عطاء الدرس الأصولي الذي تجاوزه في هذه المباحث بكثير فما ضنك بالمنجز الأصولي !

في تمثيل العلاقة بين الدرسين اللغوي والأصولي :

وفي سياق المقولات السابقة تأتي العلاقة بين الدرسين اللغوي والأصولي متلازمة ، لا تبررها علاقة العربية بالقرآن فحسب بل تمتد هذه العلاقة إلى الدين إجمالاً الذي جعل من هذا اللسان المبين معادلاً لفهم أصول الشريعة وأحكامها ومن ثمة ندرك ذلك الربط الدائم الذي يعتمد إليه علماء الأصول بين ضرورة تعلم العربية من جهة وبين الاشتغال بعلوم القرآن وإعجازه وأحكامه وتفسيره من جهة ثانية ولقد عُدَّ هذا التوجه في صلب شعائر الدين يقول (ابن تيمية) رحمه الله: "إنَّ الله لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغاً عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السَّابِقين إلى هذا الدين متكلمين به، ولم يكن

سبيل إلى ضبط الدِّين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان، صارت معرفته (أي اللسان العربي) من الدِّين، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين " ⁴

ولا يتأكد هذا الارتباط على النحو الذي تكون فيه العربية لغة هذا الدين ومن ثمة وجب تعلمها بل إن هذا الارتباط _ في تقدير (ابن تيمية) وكل علماء الأصول _ هو جزء من العقيدة يقول (ابن تيمية): "فإنَّ نفسَ اللغة العربية من الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ثم منها ما هو واجبٌ على الأعيان، ومنها ما هو واجبٌ على الكفاية" ⁵ ولعله حين تحدث عن واجب الأعيان قصد من التعلم ما يُمكن من ممارسة شعائر الدين وهو ما تضبطه قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهو واجب على كل مسلم بالضرورة أما ما يتعلق بواجب الكفاية فهو يتجاوز حدود الوظيفة التعبدية لهذه اللغة إلى أقصى معرفة تُمكن من تمثيل دقائقها وجزئياتها ضمن كل المستويات الممكنة بما يؤهل هذا المتعلم من فهم القرآن الكريم في دلالاته ومقاصده وعلومه وشرائعه وهي معرفة اضطلع بها علماء الأصول وعلوم القرآن والتفسير والحديث النبوي، وقد تجاوزت معرفتهم بالعربية _ في مواضع كثيرة _ معرفة النحويين واللغويين والبلاغيين بكثير.

إن واجب الكفاية الذي أشار إليه (ابن تيمية) كان هو الدافع المحفز لعلماء الأصول _ خاصة _ في الإقبال على العربية تعلماً لأصولها وتعمقاً في أسرارها وتفصيلها خدمة للقرآن الكريم بالدرجة الأولى ثم للحديث النبوي الشريف بالدرجة الثانية وهو بالجملة خدمة ما شرعه هذا الدين، يضيف (السيوطي): "ولا شك أنَّ علم اللغة من الدين؛ لأنه من الفروض الكفائية، وبه تُعرفُ معاني ألفاظ القرآن والسنة" ⁶ وينقل صاحب المزهرة (الفارابي) أنه قال في خطبة ديوان الأدب: "القرآن كلام الله وتنزيله فصلٌ فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويدرون ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة" ⁷ ويؤكد (الرازي) ما ذهب إليه (ابن تيمية) و(السيوطي) وغيرهما من أن التبحر في اللغة العربية واجب بلا بد، وهي على المشتغل بالقرآن الكريم والحديث النبوي على وجه الإلزام حين يقول: "لما كان المرجعُ في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به - وكان مقدوراً للمكلف - فهو واجب" ⁸ ومن ثمة ارتبطت العربية بعلم الأصول ارتباط الجسد بالروح ولم يكن مستساغاً أن يستحق عالم الأصول كفاءة دون أن يكون عارفاً بقوانين العربية وأسرارها بل إنه قد يصل الأمر إلى تحريم الكلام في كتاب الله إذا انتفى شرط التمكن من العربية لدى هذا المتكلم بالقرآن يقول (مجاهد) "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب" ⁹ ولذلك كانت أية مغامرة في قراءة النص الكريم لا تقوم على فهم عميق للعربية وبالأعلى صاحبها يقول (مالك بن أنس): "لا أوتي برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالا" ¹⁰

وتبدو الإشارة الرائعة التي يسوقها (الشافعي) في توثيق العلاقة بين علم اللغة (النحو) والفقه مؤشراً دالاً على ذلك التلازم حين قال "لا أُسأل عن مسألةٍ من مسائل الفقه، إلا أجبت عنها من قواعد النحو" ¹¹ وإذا كان هذا الشاهد يدل على العلاقة بين اللغة وأصول الفقه فإنه يؤكد في السياق نفسه على قدرة

(الشافعي) في علوم اللغة وأسرارها ودقائقها فضلاً على أنه هو واضع علم الأصول ، وتبدو إشارة مهمة تقترب من إشارة (الشافعي) حين ينقل (القرطبي) عن إمام العربية (أبي عمر الجرمي) قوله " أنا منذ ثلاثين سنة أفقي النَّاسَ في الفقه من كتاب سيبويه ¹² ويحذر (الشافعي) في أكثر من موضع من الجهل بلسان العربية خاصة لأولئك الذين يتصدرون للفقه والتفسير الذين يقعون بجهلهم هذا في الخطأ يقول "فمن جهل هذا من لسانها - ولسانها نزل الكتاب، وجاءت السنة - فتكَلَّفَ القول في علمها، تكلف ما يجهل بعضه، ومن تكلف ما جهل وما لم تثبت معرفته، كانت موافقته للصواب - إن وافقه - غير محمودة، والله أعلم، وكان بخطئه غير معذور؛ إذ نطق فيما لا يحيطُ علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيها ¹³ بل إن (ابن الجني) يذهب إلى أبعد حد في التدليل على فداحة الجهل بالعربية خاصة لأهل الشريعة حين قال: "إنَّ أكثرَ مَنْ ضلَّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخفَّ حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي حُوِّطَ الكافَّةُ بها" ¹⁴ وهي الفكرة نفسها تتواتر عند (ابن تيمية) الذي يذكر في جل مصنفاته أن الانحراف العقائدي لكثير من الطوائف إنما كان مرده بالأساس إلى قصور بَيِّنٍ في فهم النصوص بعلّة عدم المعرفة الكافية بلسان العربية يقول (ابن تيمية) " لا بُدَّ في تفسير القرآن والحديث من أن يُعرَفَ ما يدلُّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يُفهم كلامه؟ فمعرفة العربية التي حُوِّطَ بها ممَّا يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإنَّ عامّة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنَّهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدَّعون أنه دالٌّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك" ¹⁵ وهي فكرة بالغة الأهمية تُؤسس لخلفية الانحراف الفكري والعقائدي الذي استنزف مقدرات الأمة عبر مراحل مهمة في حياتها والذي كان مرده انحراف التصورات اللغوية في قراءة النص القرآني بما يؤكد أهمية اللغة في الحفاظ على هوية الأفراد والمجتمعات والأمم وبما يؤكد _ في سياق بحثنا هذا - ذلك الاهتمام الكبير الذي أولاه علماء الأصول للدرس اللغوي بكل تفاصيله وجزئياته والذي أجادوه وبرعوا فيه أيما براعة .

ويذهب (الزمخشري) أبعد من ذلك حين يؤكد على الترابط المتين بين فقه العربية وجل أنساق العلوم الإسلامية ، وأنه بمقدار الضعف في علوم العربية يكون الضعف في الأنساق الأخرى " وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافقاره إلى العربية بَيِّن لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنَّ، ويرَوْنُ الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب " ¹⁶ وهو وعي بامتداد العلاقة بين اللغة العربية وأنساق معرفية أخرى في سياق الحضور القرآني الذي أوجد هذا الامتداد وحفزه وقواه .

وما نريد التأكيد عليه بهذه الإشارات هو أن تلك القدرة العجيبة التي امتلكها علماء الأصول وعلوم القرآن في فقه العربية وأسرارها مع التنظير والتفصيل لقضايا الدرس اللغوي بكل امتداداته إنما مردها _ أساساً _ لوعيهم بأهمية معرفة العربية والدفاع عنها في سياق الدفاع على القرآن وحماية حدوده وهو المبرر نفسه الذي وطد هذه العلاقة العضوية بين الدرسين اللغوي والأصولي وبمقتضى هذه العلاقة أنجز علماء الأصول في مرحلة زمنية وجيزة مخرجات فائقة الجودة في حقل الدراسات اللغوية بكل مستوياتها بما في ذلك

الدراسات النصية والسياقية التي جعلت من النص القرآني مادة للقراءة والاستقراء وهو المبرر الإجرائي في سياق بحثنا هذا_ الذي حفزنا للإشارة إلى بعض هذه المخرجات المعرفية لهؤلاء الأعلام الأفذاذ ومن جملة هؤلاء الشافعي وابن تيمية مادة لهذه المقاربة .

الدرس السياقي عند علماء الأصول :

في اتجاه التدليل على أسبقية الدرس الأصولي في التأسيس لقضايا السياق ما يتواتر في أكثر المؤلفات التراثية من أن (الشافعي) هو أول من أصَلَ للسياق في كتبه وخصوصاً في مؤلفه المعروف (الرسالة) والذي يعد أيضاً أول مصنف في (أصول الفقه) ، فضلاً عن حضور المصطلح (السياق) في مدونات الشافعي وغيرها من المدونات فإن تفاصيل المباحث السياقية ومفرداتها كان لها الحضور نفسه . يقول ابن (دقيق العيد) واصفاً وظيفة السياق وأهميته في الدرس الأصولي: "فإن السياق طريق لبيان الجملات ، وتعيين الاحتمالات ، وتنزيل الكلام على المقصود منه ، وفهم ذلك قاعدة كبيرة ، من قواعد أصول الفقه " (17). وحين يُدرج السياق من قواعد أصول الفقه _ بمنظور (ابن دقيق) وغيره من الأصوليين _ فذاك يعني أهميته ويبرر حضوره في مدونات أصول الفقه .

ويمكن أن نوجز المفردات التي رافقت مباحث السياق عند الأصوليين في : /تحديد الدلالة القرآنية وتنوعها ، مباحث مقاصد القرآن ، التأصيل للأحكام الشرعية ، مباحث القياس واستنباط الأحكام، الفصل في الترجيحات المختلف ، مباحث القرائن اللفظية والمقامية ، الإشارات غير اللغوية ، علم المناسبة ، علم أسباب النزول . القراءات ، الناسخ والمنسوخ و...و...وبغيرها من المفردات .

كما عدَّ معرفة السياق بكل مكوناته شرطاً من الشروط التي تؤهل المفسر للاشتغال على القرآن ، مثلما ارتبط السياق بأنساق قرآنية معروفة كعلم القراءات ، الناسخ والمنسوخ ، المكي والمدني ، علم معاني القرآن وبيانه ، قضايا الأعجاز ، علم مشكل القرآن ، وعلم مصطلح الحديث .

إن هذه الترسيم التي يقيمها السياق مع هذه الأنساق والعلوم تؤكد أمرين في غاية الأهمية : أولهما حضور الدرس السياقي وتجذره في منجزات علماء الأصول ، ويتحدد هذا الحضور في الارتباط المحكم لمباحث السياق بالنص القرآني، وثانيهما أن الدرس السياقي في هذا الإطار المفاهيمي لم يكن _ مطلقاً _ مجرد ظاهرة عابرة لم تكتمل ملامحها مثلما تشير بعض الآراء التي لم تستقرئ تفاصيل الدرس الأصولي ولم تقف على تلك المواد الدقيقة ، الناضجة والمتبلورة في الدراسات الدلالية والسياقية في متون أصول الفقه وعلوم القرآن ومدونات التفسير القرآني التي تؤكد بلا بد اكتمال قواعد الدرس السياقي في المدونات الأصولية ، وهو ما يتحدد في بعض ملامحه مع (الشافعي) و(ابن تيمية) كعينتين للمقاربة .

الشافعي وبدايات التأصيل :

أجمع علماء الأصول وعلوم القرآن وإعجازه أن (الشافعي) سبق الجميع في الحديث عن السياق مثلما سبقهم أيضاً في وضع قواعد أصول الفقه ، يقول الإمام (الفخر الرازي) في كتابه (مناقب الشافعي) مبينا سبق الشافعي في وضع علم أصول الفقه " كانوا قبل الإمام (الشافعي) يتكلمون في مسائل من أصول الفقه، ويستدلون، ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية

معارضتها وترجيحاتها، فاستنبط (الشافعي) عِلْمَ أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يُرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة (الشافعي) إلى عِلْمِ الشرع كنسبة أرسطو إلى عِلْمِ العقل⁽¹⁸⁾

وأما ما كان من (الشافعي) من وضع مباحث السياق فقد جاء ذلك في جل مصنفاته وبالأخص كتاب (الرسالة) الذي بوب فيه باباً سماه (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه)، وفيه أورد تفسيراً سياقياً حيث قال في تفسير الآية 163 من سورة الأعراف: " (وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا تَأْتِيهِمْ إِلَّا جُبْحَانُ الْحِيتَانِ يَوْمَ يُبْعَثُونَ) (الأعراف: 163) فابتدأ جلّ ثناؤه ذكر الأمر بمسألته عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ دلّ على أنه إنما أراد أهل القرية، لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون قال تعالى (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ (11) فَلَمَّا أَحْسُوا أَسَاسًا إِذْ هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ (12)) الأنبياء: 11 - 12 وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها، فذكر قصص القرية، فلما ذكر أنها ظالمة، بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها، دون منازلها التي لا تظلم، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها، وذكر إحساسهم بالبأس عند القصص، أحاط العلم أنه إنما أحسّ بالبأس، من يعرف بالبأس من الآدميين⁽¹⁹⁾

وفي شاهد دقيق يؤسس (الشافعي) للسياق بإيضاح مقولات أساسية تنبني عليها الدلالة السياقية لتأملها في هذا النص: " فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يُخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يُراد به العام الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره وعاماً ظاهراً يُراد به العام ويدخله الخاص، فيُستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاماً ظاهراً يُراد به الخاص. وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره. وتبتدئ الشيء من كلامها يُبين أول لفظها منه عن آخره. وتبتدئ الشيء يُبين آخر لفظها منه عن أوله. وتكلم بالشيء تُعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ، كما تُعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها، لانفراد أهل علمها به، دون أهل جهالتها. وتُسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة⁽²⁰⁾. ويتبين لك من هذا الشاهد الإدراك المبكر لدور القرائن اللغوية وغير اللغوية وعلاقات التعالق بين أجزاء الخطاب والظروف المرافقة للنص من ذلك العرف العام ومعهود العرب في كلامها والاتساع الدلالي للملفوظ الواحد مع الإشارة المهمة إلى المتكلم وكذا وضع المتلقي بوصفه مقولة أساسية من مقولات السياق، وكل هذه المفردات على أهميتها في تأسيس العلاقات السياقية حاضرة في منجزات (الشافعي) مثلما قد تبين في الشاهد ثم إنه لم يسبقه في القول بها أحدٌ مطلقاً وهذا هو الأهم. وأهم من ذلك أنها أهم مقولات السياق والتفكير التداولي بالمنظور الغربي الحديث

ويوضح (الشافعي) في مدخل للتأسيس للسياق - خصوصية اللسان العربي - ولعل هذه هي الحكمة في الاختيار الرباني لهذا اللسان خطاباً للبشرية جمعاء - فيقول: " وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل

بلسان العرب دون غيره لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها" (21)

وحقيقة أن اللسان العربي أكثر الألسنة سعة وثراء معجميا ودلاليا ليس بدعا من القول ، بل كثير هم الذين أكدوا هذه الحقيقة من غير العرب وقد نسوق شاهدا واحدا _ على سبيل التذليل _ للعالم اللساني الأمريكي المعروف (فان ديك) (Van DIJK) الذي يقول " العربية أكثر لغات الأرض امتيازاً وهذا الامتياز من وجهين؛ الأول: من حيث ثروة معجمها والثاني: من حيث استيعابها آدابها" (22) ولا يتعد (فان ديك) في شهادته هذه عن ما قرره (الشافعي) في موضع آخر حين قال عن اللسان العربي : "أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، لدرجة أنه لا يُحيط بعلمه إنسان غير نبي، ومع ذلك فلا يذهب منه شيء على عامتها" (23) وفي باب الاستنباط والقياس يشدد (الشافعي) على جملة من الشروط التي ترتبط بالنص القرآني كي يستقيم التأويل وتتحدد الدلالة وبالتأمل في هذه الشروط نقف على جملة من الأنساق التي ترتبط بالدرس السياقي (الناسخ والمنسوخ/ العام والخاص/ علاقة النص القرآني بالنص النبوي / علاقة النص القرآني بالقياس/ علاقة النص القرآني بالإجماع / علاقة النص القرآني بأقوال السلف / علاقة النص القرآني بإجماع الناس واختلافهم / علاقة النص القرآني بلسان العرب...) يقول الشافعي " ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها، وهي العلم بأحكام كتاب الله، فرضه وأدبه، وناسخه ومنسوخه، وعامه وخاصه، وإرشاده، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا لم يجد سنة فإجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فبالقياس، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما نصَّ قبله من السنن وأقوال السلف، وإجماع الناس واختلافهم، ولسان العرب، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل، وحتى يفرق بين المشتبه، ولا يعمل بالقول به دون تثبت" (24)

وهي إشارات تدل على حضور السياق في منجز (الشافعي) وفضلا عن قيمتها العلمية في سياقها التاريخي المبكر فإنها منجزات مكتملة ومتبلورة تعرضت لجل مقولات السياق ويكفي لبحث التفاصيل والجزئيات الرجوع إلى مصنفات هذا العلم المتميز الذي قال عنه الإمام (أحمد بن حنبل) " ما أحدٌ مَسَّ محبرة ولا قلمًا، إلا وللشافعي في عنقه منَّة " (25) وقال عنه آخر ما كان (الشافعي) (إلا ساحراً! ما كنّا ندري ما يقول إذا قعدنا حوله، كأنَّ ألفاظه سَكَّر، وكان قد أوتي عذوبةً منطق، وحسن بلاغة، وفرط ذكاء، وسيلان ذهن، وكمال فصاحة، وحضور حجة " (26)

ابن تيمية التأسيس المنهجي للسياق

في الرد على بعض الفرق التي انحرفت في تأويلات النص القرآني وعلى آخرين جهلوا قواعد الاستنباط لتحديد دلالة القرآن ومقاصده يقول (ابن تيمية) " أحدهما: قوماعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها والثاني: " قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر بالمتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به". (27) وتحدد هذه المفردات الثلاث : المتكلم بالقرآن / المنزل عليه / والمخاطب : الشروط الأساسية التي توجه الدلالة وهي مقتضيات السياق ، فضلا على أنها إشارة مهمة تستوفي كل أركان دورة التخاطب بالمفهوم الحديث ، ثم يحدد (ابن تيمية) تفاصيل دقيقة لانحراف هؤلاء ،

وجهل أولئك ، فيقول : " فالأولون: راعوا المعنى الذيرأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان ، والآخرين راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم بهوسياق الكلام، " ²⁸ وتبدو إشارته مرة ثانية إلى السياق مهمة في سياق الحديث عن علاقة اللفظ بالمعنى ، وفي موضع آخر توصيف غاية في الدقة يجمع فيه بين شكلي السياق اللغوي والمقامي ، مع إشارة دالة عن مقصدية المتكلم حيث يقول : "وتختلف دلالة الكلام تارة بحسب اللفظ المفرد، وتارة بحسب التأليف، وكثير من وجوه اختلافه قد لا يبين بنفس اللفظ بل يرجع فيه إلى قصد المتكلم، وقد يظهر قصده بدلالة الحال" ²⁹ ويواصل (ابن تيمية) تحديداته مبينا موقف الفريقين من اللفظ والمعنى ، بحيث أن أحدها ينتصر للمعنى والآخر ينتصر لللفظ : " ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن كما يغلط بذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ونظراً لآخرين إلى اللفظ أسبق " ³⁰ والصواب غير ذلك يوضح (ابن تيمية) في موضع آخر : "ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه، وما يبين معناه من القرائن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع، في باب فهم الكتاب والسنة، والاستدلال بهما مطلقاً، ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب، وطرد الدليل ونقضه.. وفي سائر أدلة الخلق " ³¹ وبالتأمل في هذا الشاهد يقرر (ابن تيمية) كل مقولات السياق بالوصفين اللغوي والمقامي من ذلك : خصوصية فعل التلفظ / السياق/ القرائن المرافقة لفعل الكلام.

وفي مستوى يعمق ما سبق يكون التعالق بين أجزاء النص ضرورة تحدد الدلالة السياقية " من تدبر القرآن وتدبر ما قبل الآية وما بعدها وعرف مقصود القرآن تبين له المراد وعرف الهدى والرسالة وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج ، وأما تفسيره بمجرد اللفظ عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط " ³² وعوداً على بدء يبين (ابن تيمية) وجه الخطأ لدى الطائفة الأولى : "والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا وفيه أو إثباته من المعنى باطلاً فيكون خطوهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطوهم فيه في الدليل لا في المدلول. فالذين أخطئوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم: تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفونه الكلم عن مواضعه... " ³³

ويحدد هذا النص فكرة بالغة الأهمية ، وهي أن الاختلاف الذي نخر هذه الأمة ونشأت على خلفيته طوائف ومذاهب وامتد بينها الاختلاف إلى الاقتتال إنما مرده أساساً إلى الاختلاف اللغوي وتباين تلقي دلالات النص القرآني ، وهي فكرة بقدر ما تعكس المخرجات السلبية لذلك الاختلاف اللغوي داخل الأمة من جهة بقدر ما تمدنا بأهم دواعي ذلك الاهتمام الكبير لهؤلاء العلماء بالبحث اللغوي في دائرة النص القرآني بدرجة أولى والنص النبوي بدرجة ثانية ، وهي دواع تؤكد أنهم كانوا على وعي واضح بامتدادات هذا الاختلاف الذي يحيل بالضرورة إلى اختلاف في الرأي الذي يكون مبرراً للخلاف والاقتتال ، ومن ثمة انخرط هؤلاء العلماء

الربانيون في حركة علمية ، منهجية ، موضوعية ، فذة ، وصادقة تناولت النصين القرآني والحديث النبوي في أدق التفاصيل وأفضت إلى مخرجات مذهلة ربما تجاوزت عصرهم ، مثلما حفظت لهذه الأمة أسباب وحدتها حين صانت هذين النصين من التحريف والقراءة المنحرفة .

وبالرجوع إلى الشاهد السابق فبعد أن رد (ابن تيمية) اللفظ والمعنى إلى السياق يؤكد في موضع آخر حدود العلاقة بين اللفظ والمعنى وأول هذه العلاقات الحال التي تقيد اللفظ فتصرفه عن إطلاقه " اللفظ وإن كان في نفسه مطلقا ، فإنه إذا كان جوابا عن سؤال ، أو عقب حكاية ونحو ذلك فإنه كثيرا ما يكون مقيدا بمثل حال المخاطب كما قال المريض للطبيب : إن به حرارة قال له الطبيب لا تأكل الدسم ، فإنه يعلم أن النهي مقيد بتلك الحال "³⁴

ويحدد (ابن تيمية) بصورة دقيقة ومركزة الأوضاع التي تأخذها الألفاظ حتى تحقق الدلالة وهي أوضاع تتباين بتباين السياقات التي تنزل فيها هذا الألفاظ مع تأكيده على ما يحكم هذه السياقات من قرائن نصية (طبيعة البنية التركيبية) وأخرى مقامية حالية ، فضلا على الملابس المرافقة للنص من أعراف وأوضاع متباينة إضافة إلى الاعتبار التداولي بحضور المتكلم الذي تختلف - أيضا - أوضاع وحالات تلقيه للخطاب يقول (ابن تيمية) "واعلم أن من لم يحكم دلالات اللفظ ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ : تارة يكون بالوضع اللغوي ؛ أو العرفي ؛ أو الشرعي ؛ إما في الألفاظ المفردة وإما في المركبة . وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي تتغير به دلالاته في نفسه . وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعله مجازا . وتارة بما يدل عليه حال المتكلم والمخاطب والمتكلم فيه . وسيأتي الكلام الذي يعين أحد احتمالات اللفظ أو يبين أن المراد به هو مجازه إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور ؛ وإلا فقد يتخبط في هذه المواضع " .³⁵

ويبدو (ابن تيمية) مدركا بعمق لعلاقة اللفظ بالمعنى في الاتجاه الذي يجعل من المعاني تصورات سابقة في الوجود قبل الألفاظ التي هي مجرد إشارات ذلك أن المعاني هي خبرات سابقة وحسب اللفظ أن يشير إليه فقط " واللفظ لا يدل المستمع على معناه ، إن لم يكن قد تصور مفردات اللفظ بغير اللفظ ، لأن اللفظ المفرد لا يدل المستمع على معناه ، إن لم يعلم أن اللفظ موضوع للمعنى ، ولا يعرف ذلك حتى يعرف المعنى ، فتصور المعاني المفردة يجب أن يكون سابقا على فهم المراد بالألفاظ "³⁶ مما يعني - وفق تصور (ابن تيمية) دائما - أن إدراك المعنى ، مقصد تعجز عنه الألفاظ ذلك أن المعنى هو نتاج نشاط روحي ، وخبرات سالفة ، وليست الألفاظ إلا منبهات لإثارة ذلك النشاط الباطني الفطري ، وتداعي الخبرات ، يدقق (ابن تيمية) الصورة أكثر فيضيف : " الأسماء النطقية سمعية / صوتية أما نفس تصور المعاني ففطري ، يحصل بالحس الباطن ، والظاهر ، وبإدراك الحس وشهوده ، يبصر الإنسان بباطنه وبظاهره وبسمعه ، يعلم أسماءها وبفؤاده يعقل الصفات المشتركة والمختصة ، والله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئا وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة "³⁷ ومن لم يكتسب هذه الخبرات الروحية التي ترتبط بالفطرة وبعض المدارك العقلية لم ينفعه الحد القولي أي الإشارة الصوتية يقول (ابن تيمية) : " فالمقصود أن الحقيقة إن تصورها بباطنه وظاهره ، استغنى عن الحد القولي ، وإن لم يتصورها بذلك ، امتنع أن يتصور حقيقتها بالحد القولي ، وهذا أمر

محسوس يجده الإنسان في نفسه " ³⁸ ويسوق (ابن تيمية) -كعاداته في النقاش - أمثلة دقيقة في التوصيف فيقول : " ، فإن من عرف المحسوسات المذوقة - مثلاً - كالعسل ، لم يفده الحد تصورها ، ومن لم يذق ذلك ، كمن أخبر عن السكر وهو لم يذقه ، لم يمكن أن يتصور حقيقته بالكلام والحد ، بل يمثل له ويقرب إليه ، ويقال له طعمه شبه كذا ، أو شبه كذا وكذا... وكذلك المحسوسات الباطنة ، مثل الغضب ، والفرح ، والحزن ، والغم ، والعلم ، ونحوه ذلك ، من وجدها فقد تصورها ، ومن لم يمكن أن يتصورها بالحد ، ولهذا لا يتصور الأكمل الألوان بالحد " ³⁹ . تبدو الصورة جلية في أن تصور (ابن تيمية) للغة يتجاوز مجرد التبليغ والتواصل وإفهام السامع وإن كانت هذه هي الوظائف الأساسية لها ولكن اللغة بمنظور (ابن تيمية) هي بعد كل هذه الوظائف هي أفعال تنجز فنحن حينما نتكلم إنما ننجز بالكلمات أفعالاً ولعل هذه الإشارة فارقة في التأسيس للبحث التداولي في وقت مبكر سبق بها (ابن تيمية) أعلام الدرس التداولي الغربي الحديث

ويذهب (ابن تيمية) بعيداً في فهمه لدلالة اللفظ حين يعتمد إلى استقراره ينقل فيه مقتضيات الأحوال بالنظر إلى حال المتكلم من لغة القرآن إلى غيرها من اللغات ، فكون الدلالة لا تتحدد باختلاف الناطقين في اللغة الواحدة رغم أن المعنى المدلول عليه باسم واحد فكيف يمكن أن نتصور اتحاد هذه الدلالة في لغات مختلفة يقول (ابن تيمية) " بل الناطقان بالاسم الواحد باللغة الواحدة يتصور أحدهما منه ما لم يتصور الآخر حقيقته وكميته وكيفيته وغير ذلك ، فإذا كان المعنى المدلول عليه بالاسم الواحد لا يتحد من كل وجه في قلب الناطقين ، بل ولا في قلب الناطق الواحد في الوقتين ، فكيف يقال إنه يجب اتحاده في اللغات المتعددة " ⁴⁰

ويعد هذا النقاش الذي يديره (ابن تيمية) عينة من أمثلة تتواتر في مصنفاته ، يبدو فيها على درجة عالية من فقه اللغة وأسرارها ودلالاتها ، ولعلها قرائن تدل على فداحة خطأ القراءة المعاصرة لهذا الرجل الفذ الذي تصنفه بشكل غير مبرر مرجعاً في قضايا الفقه فحسب دون أن تتجاوز هذا الحد إلى هذه المنجزات المتميزة في الدرس اللغوي اللساني بكل تفاصيله الدقيقة التي نعتقد - بكل موضوعية وتدليل - أنها قيمة مضافة في الشخصية العلمية لهذا الرجل المتميز في تاريخ أمتنا . مثلما أنها شواهد ناصعة لقيمة المخرجات العلمية التي تناولت قضايا الدرس اللساني النصي والعلاقات والسياقية في مدونات علماء الأصول ، والشافعي وابن تيمية أنموذجان متميزان مثلما قد تبين في هذه المقاربة السريعة.

هوامش البحث:

(¹) علي سامي النجار مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي دار النهضة للطباعة والنشر ط 3 بيروت 1984م ص 91

(²) منذر عياشي ، مقالات في الأسلوبية ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، ط 1990 م ، ص 187

(³) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994م ، ص 372

(⁴) - تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، مجلد 1 تحق ناصر عبد الكريم العقل مكتبة الرشد الرياض ص 402.

(⁵) المرجع نفسه ج 1 ص 469

(⁶) جلال الدين السيوطي ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ج 2 ، تحق فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية ط 1 بيروت ، 1998م ، ص 260.

(⁷) - المرجع نفسه ج 2 ص 260

(⁸) الرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، المحصول في علم أصول الفقه ج 1 ، تحق طه جابر فياض العلواني مؤسسة الرسالة ص 203

- (⁹-) الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، ج 1 ، تحق يوسف عبد الرحمان المرعشي دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع ط 3 1400 هـ 1980 م ص 396 ،
(¹⁰-) المرجع نفسه ج 1 ص 396
(¹¹-) أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ؛ دار الفكر بيروت ط 2 ص 231
(¹²-) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي الفرقان ، ج 1، تحق عبد الله بن عبد المحسن التركي ص 39
(¹³-) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، الاعتصام، ج 3 تحق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان مكتبة التوحيد ط 1 البحرين 2000 م ص 362
(¹⁴-) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الخصائص، ج 3 الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 4 القاهرة ص 248
(¹⁵-) الشاطبي الاعتصام، ج 1 ص 503 .
(¹⁶-) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحق علي أبو ملحم مكتبة الهلال ط 1 بيروت 1993 ص 18
(¹⁷-) تقي الدين أبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد ، إحكام الأحكام ، شرح عمدة الأحكام ، تحق محمد عبده منير أغا الدمشقي الأزهرى ، ج 3 دار الكتاب العلمية بيروت ، لبنان
(¹⁸-) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التمي الفخر الرازي ، الإمام الشافعي مناقبه وعلمه ، تحق محمد جيرة الله الدار الثقافية للنشر ط 1 مصر 1429 هـ / 2008 م ص 99
(¹⁹-) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (تفسير الإمام الشافعي) ج 2 تحق أحمد بن مصطفى الفرّان الناشر: دار التدمرية ط 1 - المملكة العربية السعودية 1427 هـ - 2006 م ص 1071 وينظر أيضا : الرسالة الشافعي ص 73 - 74 .
محمد بن إدريس الشافعي ، الرسالة تحق أحمد شاكراً : مكتبة الحلبي، ط 1 مصر 1357 هـ / 1938 م ص 52)²⁰
(²¹-) المرجع نفسه ج 1 ص 50
(²²-) - أنور الجندي الفصحي لغة القرآن دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان 1402/1982 ص 308
(²³-) الشافعي الرسالة ص 42
(²⁴-) المرجع نفسه ص 509
(²⁵-) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء ج 10 مؤسسة الرسالة: 1422 هـ / 2001 م ص 47
(²⁶-) المرجع نفسه ج 10 ص 49
(²⁷-) ابن تيمية مقدمة في أصول التفسير ص 36. و مجموع الفتاوى ج 13 ص 357.359
(²⁸-) المرجع نفسه
(²⁹-) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج 10 ص 124
(³⁰-) ابن تيمية ، مقدمة في أصول التفسير ص 36 .
(³¹-) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج 6 / 18
(³²-) تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام (ابن تيمية) تحق محمد السيد الجليلند ج 3 مؤسسة علوم القرآن دمشق ط 2 1404 هـ 1984 م ص 249
(³³-) ابن تيمية مقدمة في أصول التفسير ص 36 .
(³⁴-) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ج 29 ص 111
(³⁵-) تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، التسعينية ، ج 1 تحق محمد بن إبراهيم العجلان مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض 1420 هـ 1999 م ج 1 ص 566 والفتاوى ج 33 ص 81
(³⁶-) تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، نقض المنطق حقق الأصل المخطوط وصححه محمد بن عبد الرزاق حمزة ، سليمان بن عبد الرحمان الصنيع ، صححه محمد حامد العقبي تقديم عبد الرحمان الوكيل/ طبع مكتبة السنة المحمدية القاهرة ص 187
(³⁷-) المرجع نفسه ص 194
(³⁸-) المرجع نفسه ص 194
(³⁹-) المرجع نفسه ص 185 - 186
(⁴⁰-) ابن تيمية مجموع الفتاوى . ج 6 ص 64